

أصول النحو العربي

بين ظاهرية ابن حزم وثورة ابن مضاء

د/ بكري عبدالكريم
مدير المعهد الوطني العالي للحضارة الإسلامية
-وهران- الجزائر

اتفق الخلف بعد السلف، على أن أبا الأسود الدؤلي، صاحب علي بن أبي طالب رضي الله عنه وتلميذه الأثير، ومبتكر شكل المصحف الكريم هو أول من وضع الأسس الأولى لبناء النحو العربي.

وإذا كان الرجل قد نحا بالعربية نحواً مبسطاً يتجه إلى التقعيد ورصد الظواهر، فإن طبيعة عهده السابق على عصر الحركة الفكرية، وتدفع المعارف على البيئة الإسلامية كانت تقتضي أن يتسم عمله بالاجمال والاقتصار أكثر مما يمتاز بالتعمق والاستقصاء.

ولقد تضافرت بعد ذلك جهود العلماء الخالفين وتلاحقت نظراتهم فيما بين أيديهم من حشد لغوي فصيح، حتى إذا ما تم لهم ما أردوه من دراسة ورصد وتنظير أنبروا يضعون جملة من الأصول والأركان التي أنجبتها المعاشة الفكرية الطويلة للظواهر اللغوية.

وأصول النحو العربي هذه أرادها فقهاء العربية ضوابط ومعالم وأسسا يقوم عليها بنيان النحو، عندما أدركوا ضرورة وجود تصور شامل ومحيط بالكميات التي تحكم القاعدة النحوية.

جاء في مقدمة كتاب لمع الأدلة لابن الأنباري «أصول النحو العربي هي التي تفرعت عنها فروعه وفصوله، كما أن أصول الفقه هي التي تنوعت عنها جملته وتفصيله، وفائدته، التعويل في إثبات الحكم على الحجة والتعليل. والارتفاع عن حضيض التقليد إلى يفاع الاطلاع على الدليل، فإن المخلد إلى التقليد لا يعرف وجه الخطأ من الصواب، ولا تنفك في أكثر الأمور في عوارض الشك والارتياب(1).

ويمكن اجمال أركان الأصول انطلاقاً من آراء أبرز جمهور النحاة في السماع، النقل

القياس العلة والعامل النحوي، الذي اعتبره ابن مضاء أهم أصول النحو فثار عليه ثورته التي سوف نتحدث عنها بشيء من التفصيل، ولعل أحسن كلمة تصور طبيعة هذه الأصول وتبرز دورها في تثبيت الاحكام النحوية، هي العبارة التي جاءت على لسان السيوطي حيث قال : «ما زال النحو مجنوناً حتى عقله ابن السراج بأصوله».

ولقد ظلت العربية تسير على هدي المعالم التي رسمها النحاة الأوائل فوضعت المؤلفات والمختصرات والمطولات التي لم تكتف ببسط ما ينبغي أن يتعلمه المبتدئ، بل أوغلت في التفصيل والتحليل والتعليل فلقد كان القصد هو سد الثغرات والرد على الاعتراضات إذ لا تكاد تخلو هذه المؤلفات من قولهم «فإن قال قائل لم فعلوا كذا... قلنا لسبب كذا...» أو «إنما فعلوا كذا لوجود كذا».

إطمأن النحاة إذن بمختلف طبقاتهم على هذا النهج، واقتنعوا به، وتداولوه على مر القرون الخمسة الأولى، الى أن جاء ابن مضاء -في القرن السادس- بأرائه الجريئة الرافضة الداعية الى اصلاح النحو، وإلغاء العامل والعلل الثواني والثالث وضروب من الأقيسة، ولما كانت آراء ابن مضاء هذه صادرة في مجملها عن خلفية فكرية ومن منطلق مذهبي ظاهري حزمي (نسبته الى ابن حزم الأندلسي) الذي سقى بفكره حقول المعرفة في المغرب والعالم الاسلامي فلقد فضلنا أن ندرس موقف الرجلين في أصول النحو العربي -بمنهج مقارن نقف بفضلنا على مظاهر تأثير المنهج الحزمي في الساحة الفكرية واللغوية- -ونقف من جهة أخرى على مدى تأثر ابن مضاء وتفاعله مع النظرة الظاهرية للنصوص التي تميز بها المذهب الظاهري وهو منهج نحسب أنه يعصمنا من نزعة الاطلاق والتعميم التي وقع فيها بعض من تعرضوا لهذا الموضوع من نحائنا المحدثين.

المذهب الظاهري في الأندلس والمغرب

يتفق المختصون في هذا الموضوع على أن المذهب الظاهري، إنما يعود الفضل في نشأته الى داود بن خلف البغدادي مقاما الاصبهاني نسبا المولود عام 202هـ، تخرج داود على تلاميذ الشافعي والتقى بكثير من الصحابة، وله في فضل الشافعي مصنف.

درس داود كتاب الامام الشافعي، ولكنه لم يلبث أن خرج عليه مع أنه ظلّ يكنّ كل تقدير لاساتذه الامام الشافعي حيث قال : ان المصادر الشرعية هي النصوص فلا علم في

الاسلام الا من النص.(2).

على أن الذي قوى دعائم الفقه الظاهري، ووطد أركانه، هو عالم الاندلس علي بن أحمد بن سعيد ابن حزم، الذي أهله سعة اطلاعه، واتقانه لعلوم كثيرة لان يكون باعث هذا المذهب الذي امتد أثره حتى شمل الحياة السياسية في المغرب والاندلس.

كان ابن حزم العالم الذي جمع بين ضروب العلم المختلفة، وقد اتفق علماء عصره على أنه «كان أجمع أهل الاندلس قاطبة لعلوم الاسلام، وأوسعهم معرفة مع توسعه في علم اللسان والبلاغة، والشعر، والسير، والجدل والمنطق» (3).

ولقد نشأ ابن حزم في بيت مال وعز، فكان يطلب العلم للعلم ولا يريد من ورائه مالا ولا سلطانا، وتلقى تعليمه الاول في بيت والده الوزير على يد الجواري والقريبات، وتفرغ لدراسة الفقه مبتدئا بالفقه المالكي الذي كان سائدا آنذاك في الاندلس، ثم ما فتئ أن ينتقل الى المذهب الشافعي الذي يبدو أنه وجد فيه بعض ما يرضي نفسه المتوثبة النزاعة الى النقد. يقول الاستاذ أبو زهرة "ولعل الذي أعجبه في المذهب الشافعي، شدة تمسكه بالنصوص واعتباره الفقه نصا أو حملا على النص» (4).

ولم يطل به البقاء في المذهب الشافعي إذ لم يجد فيه ما كان ينشده من انطلاق الحرية والتفكير، وتحلل من قيود المذاهب الاربعة حيث انتقل الى مذهب الظاهرية، وذلك الفقهي الذي بدا نابيا في نظر مواطنيه، ثم راح ينتقل بين مختلف البلاد الاندلسية يناظر الفقهاء «لا يخضع لحكم من الاحكام اذا لم يقتنع بصوابه، وكان جدليا من طراز غريب، يحب مقارعة الانداد، ويلقى لذة في تحديهم، والتهجم عليهم، وقد كلفته هذه المسيرة ثمنا غاليا، اذ احرق كتبه وطفق الملوك يقصونه عن قربهم، ويسيرونه عن بلادهم الى أن انتهوا به الى منقطع أثره (5).

منهج ابن حزم الفقهي في ضوء المذهب الظاهري

كان منهج ابن حزم يتمثل الاخذ بظاهر النصوص وانكار التقليد واباحة الاجتهاد لكل قادر على استنباط الاحكام الشرعية من النصوص الثابتة، لذلك ذهب ابن حزم الى أنه لا رأي في الدين، فليس لأحد أن يجتهد برأيه، ويدعي أن ذلك حكم الله تعالى، وأن ما يصل اليه برأيه هو حكمه هو، وليس حكم الله تعالى وليس لاحد أن يتحدث عن الله تعالى

غير رسول الله، ومن قال في الدين برأيه، فهو عند ابن حزم مفتر على الله، وبذلك يكون قد سدّ باب الاستنباط بالقياس والاستحسان والتعليل فهو لا يأخذ الا بالنصوص (6)وله في ذلك أدلة يزعم أنها تؤيد موقفه، فمن ذلك قوله تعالى : «ما فرطنا في الكتاب من شيء»(7) إذ دل هذا النص على أن القرآن قد أبان الشريعة كلها وليس لأحد أن يزيد على ذلك، وقد قال تعالى : «يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم، فإن تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر»(8)، إذ حصرت هذه الآية المصادر الشرعية وهي الكتاب والسنة والاجماع.

أما الدليل من السنة فقوله صلى الله عليه وسلم : «لا ينزع العلم من صدور الرجال ولكن ينزع العلم بصوت العلماء، فإذا لم يبق عالم اتخذ الناس رؤساء جهالا فافقتوا بالرأي فضلوا وأضلوا» وقد روى مع هذا الحديث قول عبدالله بن عمرو بن العاص ما معناه :

«لم يزل أمر بني اسرائيل مستقيما حتى نشأ فيهم أبناء سبايا الأمم فحكموا بالرأي فضلوا وأضلوا» (9).

ويفهم من هذا الحديث أن الرأي هو سبيل الضلال، ولا يكون الضلال الا بعد أن ينزع علم الكتاب والسنة من القلوب. ويسوق اقوالا للصحابة رضي الله عنهم تنتهي عن اعمال الرأي واهمال النص.

فمن ذلك قول عمر رضي الله عنه : «اياكم وأصحاب الرأي فانهم أعداء السنن» وقوله رضي الله عنه : «يا أيها الناس ان الرأي انما كان من رسول الله صلى الله عليه وسلم مصيبا لان الله عز وجل كان يريه، وانما هو منا الظن والتكلف».

من ذلك قول أبي بكر الصديق رضي الله عنه : «أي أرض تقلني وأي سماء تظلني اذا قلت في كتاب الله برأئي، أو بما لا أعلم (10)»... الى آخر ما ذهب اليه.

وخلاصة منهج ابن حزم الظاهري أنه منهج يعود على النصوص أولا وأخيرا، لانها معقولة المعنى في ذاتها، أي أنها في الجملة صالحة للعباد، ولكن كل نص يقتصر على موضوعه لا يتجاوزه، ولا يفكر في علة مستنبطة منه ولا يبحث في عللها مصداقا لقوله تعالى : «ولا يسأل عما يفعل»(11).

وإذا كانت أفعال الله تعالى لا تعلل فليس في الشريعة بمعلل، ولا يبحث عن علة لنص لأن البحث عن علة النص كالبحث عن علة فعله تعالى.

لذلك يقرر أنه «انما علينا طلب احكام القرآن والسنة الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، إذ ليس الدين في سواهما أصلا ولا معنى لطلبنا : هل أجمع على ذلك الحكم أو اختلف فيه؟» (12).

فقد ردوا القياس الجلي -كما يقول ابن خلدون- والعلة المنصوصة الى النص، لأن النص على العلة نص على الحكم في جميع مجالها (13).

وبعد : فسواء كانت آراء ابن حزم هذه ناجمة عن موقف سياسي اجتماعي كما يذهب البعض، أم كان يصدر فيها عن اقتناع بما أملت عليه اطلاعاته الواسعة على أصول الشرع، فإن الذي يهمنا من دراسة آرائه، هو الوقوف على مدى تأثير هذه الآراء الفقهية في نظرات ابن مضاء اللغوية. ولنسجل هنا ذي بدء، أن ابن حزم لم يفته أن يتناول النصوص اللغوية نفسها بالدراسة والمناقشة في ضوء المنهج الظاهري لدراسة النصوص، لأن دراسة اللغة وتراكيبها أو ما يطالب الفقيه باتقانه، حتى يصبح ذا ملكة قوية تساعد على الفهم، وأمن الخطأ. وإذا كان هذا شأن الفقيه بعامة مع اللغة، فإن طبيعة المذهب الظاهري تقتضي أن نولي اللغة، ومدلولات الالفاظ المقام الأول من العناية لأن بناء هذا المذهب كان على تلك الدلالات، كما كان رد فعل لانسياق الفقهاء وراء الاقيسة والعلل وغيرها، «فجاء المذهب ليرد الى كل حرف من نصوص اللغة اعتباره الكامل ودلالته المحددة» (14).

لذلك نجد أن ابن حزم قد حمل بشدة على علل النحو لأنها في رأيه «كلها فاسدة لا يرجع منها الى الحقيقة البتة، وانما الحق في ذلك أن هذا سمع من أهل اللغة الذين يرجع اليهم في ضبطها ونقلها» (5). ودليله على فساد العلل انه يقول لمن قال : انما سميت الخيل خيلا لاجل الخيلاء التي فيها، وانما سميت البازي بازيا لارتفاعه والقارورة قارورة لاستقرار الشيء فيها، والخابية خابية لأنها تخبئ ما فيها. انه يلزمك في هذا وجهان ضروريان لا انفكاك لك منهما البتة :

أحدهما : أن تسمى رأسك خابية لأن دماغك مخبوء فيه، وأن تسمى الارض خابية لأنها تخبئ كل ما فيها، وأن تسمى أنفك بازيا لارتفاعه... وأن تسمى البئر قارورة، لأن الماء

مستقر فيه، وأن تسمي المستكبرين من الناس خيلا للخيلاء التي فيهم.
والوجه الثاني أن يقال : ان اشتقت الخيلاء أو القارورة من الاستقرار، والخابية من الخبء، فمن أين اشتقت الخيلاء والاستقرار والخبء؟ (15)

وإذا كنا قد اضطررنا الى نقل هذا النص الطويل لابن حزم، فإننا لم نفعل ذلك لمعرفة موقفه من أصول اللغة فحسب، انما للوقوف على منهجه وطريقته في رفض القياس والتعليل والاشتقاق، وهو المنهج الذي سنحاول أن نتلمس بعض خيوطه عندما نتعرض لآراء ابن مضاء، ونظراته في اللغة والنحو. وسنجد إذ ذاك أنه استفاد كثيرا من المنهج الظاهري في رفضه للعوامل والعلل والاقيسة في النحو، وانكار الرأي ما لم يستند الى دليل، يسلك المذهب الظاهري في الفقه.

ابن مضاء والمذهب الظاهري

دأب الذين كتبوا عن ابن مضاء القرطبي أن يردّوا ثورته على «أهم أصول النحو العربي» ودعوته الى هدم نظرية العامل، والعمل بالنصوص لا غير- دأبوا أن يردّوا ثورته هذه الى انتمائه للمذهب الظاهري، واخلاصه لدولة الموحدين الظاهرية في زعمهم. ولن نستطيع أن نفصل في هذا الموضوع دون أن نقف قليلا عند علاقة الموحدين بالمذهب الظاهري، لنرى مدى اخلاص ابن مضاء للموحدين، وانتمائه للظاهرية.

ولقد ظل المذهب المالكي سائدا في المغرب والأندلس على الرغم من مزاحمة بقية المذاهب له، إذ ظل المغاربة مالكيين لا تؤثر فيهم المذاهب المستجدة الوافدة الا في القليل الذي لا يعتد به. أما الموحدون فقد أعادوا القول بالاجتهاد ورأوا أن المختصرات جنت على الفقه، فأرادوا احياء الفقه بالرجوع الى الكتاب والسنة وعدم الالتفات الى أي مذهب من المذاهب، وأمروا بجمع الاحاديث من المصنفات العشرة المشهورة ونشرها في المغرب والأندلس.

يقول المراكشي في المعجب : «ان الحافظ ابا بكر بن الجد قال : لما دخلت على أمير المؤمنين أبي يعقوب أول دخلة، وجدت بين يديه كتاب أبي يونس، فقال لي يا أبا بكر، أنا أنظر في هذه الآراء المتشعبة التي أحدثت في دين الله، فالمسألة فيها أربعة أقوال أو خمسة أو أكثر، فأني هذه الاقوال هي الحق؟ وأيها يجب أن يأخذ بها المقلد؟ يا أبا بكر،

ليس الا هذا، وأشار الى المصحف، أو هذا وأشار الى سنن أبي داود، أو هذا وأشار الى السيف» (16).

وواضح من هذه الرواية ومن مجمل مواقف الموحدين من المذاهب المختلفة انها دعوة الى الاستغناء عن هذه المذاهب والافتاء من الكتاب، وعدم التقيد بمذهب أو رأي، والتحرر في الاجتهاد واطلاق حرية الفكر. ولكن هل في مواقف الموحدين ما يدل على تمذهبهم بمذهب الظاهرية؟

على أية حال، فإن واحدا ممن أرخوا للدولة الموحدية من القدماء لم يقل هذا عنهم تصرّحا، أو تلميحا، ويتحدث أحد من اتصلوا بالخليفة المنصور اتصالا وثيقا عن هذا الموضوع فشهد «أنه كان يجيد حفظ القرآن، ويحفظ متون الاخاديث ويتقنها، ويتكلم في الفقه كلاما بليغا، وله فتاوي مجموعة حسبما أدى إليها» (17) اجتهاده وكان الفقهاء ينسبونه الى مذهب الظاهرية.

وجلى من هذه العبارة الأخيرة : أن الفقهاء كانوا يتعمدون رمية بالمذهب الظاهري. «وعلى الرغم من أن كلا المذهبين (الموحدي والظاهري) جعل أساسه الكتاب والسنة في استنباط الاحكام الفقهية فإن المذهب الموحي زهد بعد ذلك في التعرض لآراء الفقهاء، وفي سرد خلافاتهم، فقد فرّ يعقوب المنصور من هذه الفوضى الفقهية وأمر الفقهاء بالفرار منها...»

أما المذهب الحزمي فانه يعرض الكثير من آراء الفقهاء على اختلاف مذاهبهم في المسألة الواحدة (18) فليس هناك اذن دليل واحد يدل على انتماء المنصور وشيعته الى المذهب الظاهري، وليس يكفي أن يظهر المنصور اعجابه بابن حزم لنحكم بأنه وقومه على المذهب الظاهري (19).

وفضلا عن ذلك فإن ما يروونه من أن أبا المنصور مرّ على قبر الحافظ ابن حزم، وقال : «عجبا لهذا الموضع يخرج منه مثل هذا العالم» ثم قال «كل العلماء عيال على ابن حزم ويتخذون من هذه الرواية دليلا على ظاهرية المنصور، وليس فيه أي برهان مباشر، أو غير مباشر يتفق ومدعاهم، اذ كل ما تحويه هذه الرواية أن المنصور لم يجد في منظر القبر ما يتفق وعظمة ابن حزم. يقول الاستاذ عبدالله كنون :

«والحجة الكبيرة في أن القوم لم يكونوا على مذهب أهل الظاهر هي مجموعة كتب المهدي بن تومرت هذه التي نشرها المستشرق المجري جولد تسيهر وتشتمل على كتاب «أعز ما يطلب» و«العقيدة المرشدة» وكتاب «الطهارة» الذي يقال : ان المنصور جمع كتابا في الصلاة على منواله، الي غير ذلك من تعاليق المهدي. وكلها ليس فيها ذكر للظاهرية، ولا لعلم من أعلامها... بل أن في تعاليقه الاصولية ما يعارضها أهل اثبات القياس ومدحه بما لا يجنح اليه أهل الظاهر كما هو معلوم... وإذا كان هذا امام الموحدين ومهديهم الذي أسس دولتهم، ومهد مذهبهم لا يرى رأي الظاهرية ولا يبدي نحوها أي ميل، فلا شك أن خلفاء كانوا كذلك (20).

والذي نريد أن نخلص اليه من هذا كله أنه اذا كان الموحدون أنفسهم لا تربطهم علاقة وثيقة بالظاهرية فان ما قيل من قبل من أن ابن مضاء طبق المذهب الظاهري في النحو لمجرد ارضاء الموحدين يصبح قولاً لا معنى له ولا يسنده دليل.

الأمر الثاني الذي نريد الوقوف عنده هو علاقة ابن مضاء نفسه بالمذهب الظاهري بغض النظر عن علاقة الموحدين بهذا المذهب.

ولعل ما يسترعي الانتباه في هذا الموضوع هو أن المؤرخين واللغويين القدماء ممن تحدثوا عن ابن مضاء لم يذكروا قط أنه كان ظاهرياً على نحو ما فعلوه مثلاً مع ابن حيان النحوي، كما لم يذكروا أن كتابه «الرد على النحاة» كان يوحى من الظاهرية. وكل ما قالوه في هذا المقام أنه كتاب خرج عن مألوف أهل العربية (21).

ومن أدلتنا على أن ابن مضاء لم يكن ظاهرياً ولم يخرج عن المذهب المالكي الذي كان سائداً في المغرب والاندلس -أقول من أدلتنا على ذلك أن ابن فرحون ترجم له في الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، وعده في طبقات العلماء المالكيين، اذ يريد بعلماء المذهب : المذهب المالكي، فقد كان ابن فرحون مالكياً، وجاء كتاب الديباج : «وقد ذكرت في هذا المجموع الوجيز من ماشهير الرواة واعيان الناقلين للمذهب... الى قوله، وبدأت بمقدمة تشمل على ترجيح المذهب المالكي» (22).

ولقد حرصنا على اطالة الوقوف عند هذه المسألة لاهمية النتيجة التي نريد استخلاصها بعد ذلك، اذ هناك فرق بين أن يكون ابن مضاء قد ألف الكتاب وبث فيه آراءه الجديدة، لمجرد ارضاء الخليفة، وبين أن يكون قد وضعه عن اقتناع بضرورة اصلاح

النحو، وتجديده. فرق بين أن يكون انما وضعه في غمرة اعجابه وانصوائه تَحْتَ، المذهب الظاهري، وشعوره بضرورة تطبيقه بحذافيره وعلى علاته -ان كانت له علات- على النحو العربي، وبين أن يكون قد اطلع على هذا المذهب واكتفى بأن استوحى منه الاصول التي تناسب القاعدة النحوية، وحاول تطبيقها على نظام الجملة في اللغة العربية، وهو الاحتمال الذي تؤيده في ضوء ما قدمنا من أدلة وبراهين. وليس كل من تبني منهجا أو استفاد بمذهب من المذاهب محكوم عليه أن ينضوي تحت لواء هذا المذهب.

ونحن عندما نقرأ كتاب الرد على النحاة قراءة فاحصة نجد أن ابن مضاء لم يكن مخلصا الاخلاص كله للمذهب الظاهري، ذلك فإنه وإن ثار على بعض أصول النحو العربي كما ثار الظاهريون على أصول الفقه، لم يدع الى الغاء القياس والعلل مثلا كما سنرى.

اولا : في التعليل النحوي

لم يكن موقف ابن مضاء من العلة مطابقا تماما لمنهج الظاهريين الذين يرفضون جميع أنواع العلل، وهو موقف يجعلنا مطمئنين عندما نؤكد أن ابن مضاء لم يطبق في كتابه -الرد على النحاة منهج الظاهريين بكل تفاصيله كما ذهب أغلب من كتبوا في هذا الموضوع، بل تفرد في كثير من المسائل الاصولية للنحو العربي، ومنها تعليل الاحكام الذي هو أصل من أصول الفقهاء والنحويين على السواء.

فالظاهريون يرون أن النصوص معقولة المعنى في ذاتها، أي أنها في الجملة لمصلحة العباد، ولكن كل نص يقتصر على موضوع لا يتجاوزه فلا يفكر في قياس مفروض، ولا علة مستنبطة فهم ينفون السببية في الشرائع والنصوص الا اذا كان السبب منصوصا عليه. يقول ابن حزم مبينا رأي الظاهريين في نفي العلل : «ولسنا نقول : ان الشرائع كلها لاسباب بل نقول : ليس منها شيء لسبب الا ما نص عليه منها أنه لسبب وما عدا ذلك فانما هو شيء أراد الله تعالى الذي يفعل ما يشاء ولا نحرّم ولا نحلل ولا ننقص ولا نقول الا كما قال ربنا عز وجل ونبيننا صلى الله عليه وسلم ولا نتعدى ما قالوا ولا نترك شيئا منه وهذا هو الدين المحض... قال تعالى : «لا يسأل عما يفعل وهم يسألون فأخبر تعالى بالفرق بيننا وبينه وأن أفعاله لا يجري فيها «لم» واذا لم يحل لنا أن نسأله عن شيء من

أحكامه تعالى وأفعاله «لم كان هذا؟» فقد بطلت الاسباب جملة وسقطت العلة البتة» (23)
أما في اللغة فإن المذهب الظاهري يرى على لسان ابن حزم أن يقف الدارسون للغة عند
ظاهر النصوص ويعنون بمدلولات الالفاظ وحدها ولا يزيدون : «وحمل الكلام على ظاهره
الذي وضع له في اللغة فرض لا يجوز تعديه الا بنص أو اجماع لأن من فعل غير ذلك
أفسد الحقائق كلها والشرائع كلها والمعقول كله» (24)

أما ابن مضاء فإنه لا يرفض العلل كلها ولا يرى عدم جدواها كما فعل الظاهريون
قديمًا وكما يزعم النحاة المحدثون في العصر الحاضر بل أقر العلة الأولى لفائدتها
التعليمية وضرب أمثلة كثيرة لهذا الغرض حيث يقول : «ومما يجب أن يسقط من النحو :
العلل الثوان والثالث وذلك مثل سؤال السائل عن زيد من قولنا : قام زيد لم رفع فيقال :
لأنه فاعل وكل فاعل مرفوع فيقول ولم رفع الفاعل؟ فالصواب أن يقال له كذا نطقت به
العرب» (25).

وذلك لأن العلل الثواني والثالث لا تفيدنا في شيء ولا يضرنا جهلها في شيء كذلك ولو
أجبت السائل عن سؤاله (لم رفع الفاعل؟) بأن تقول له للفرق بين الفاعل ورفع المفعول فلم
يقنعه وقال : فلم تعكس القضية بنصب الفاعل ورفع المفعول قلنا له : لأن الفاعل قليل...
والمفعولات كثيرة فأعطي الاخف الذي هو النصب للمفعول... ليقل في كلامهم ما يستثقلون
ويكثر في كلامهم يستخفون فلا يزيدن علما بأن الفاعل مرفوع (26).

ثانيا : في القياس النحوي

يمكن القول أن ابن مضاء لم يكن ثائرا على القياس بجميع صوره، وآية ذلك أنه
يحكم على بيت شعري «بالشاذ الذي لا يقاس عليه» على طريقة البصريين في طرح
الشواذ النادرة. قال وهو يتحدث عن فاء السببية «وقال الله عز وجل : لو لا أخرتني الى
أجل قريب فأصدق وأكن من الصالحين» وقد نصبت العرب بعدها في الواجب وذلك شاذ لا
يقاس عليه (27).

قال الشاعر :

وألحق بالحجاز فاستريحا

سأترك منزلي لبني تميم

ولكن من أين يستمد ابن مضاء هذا الموقف المعارض المعتدل للقياس؟
لقد دأب من تعرضوا لدراسة ابن مضاء أن يردوا ذلك الى تأثر ابن مضاء بالمذهب
الظاهري «الظاهريون ينكرون القياس ويرونه باطلا في استنباط الاحكام، كما يأخذون
بحجج القعول ويثبتون أحقيتها في اقرار الحقائق، ويعتمدون عليها في البيان
والاثبات(28) «لأن الله تعالى أمر عند التنازع بالرد الى كتابه والى رسول الله صلى
الله عليه وسلم فهو حق لا يحل لحد خلافه...

وقد شهد الله تعالى بأن النص لم يفرط فيه شيئا، وأن رسوله عليه الصلاة والسلام قد
بين للناس كل ما نزل اليهم، وأن الدين قد كمل فصيح أن النص قد استوفى جميع الدين
ونسأل من قال بالقياس، هل كل قياس قاسه قانس حق أم منه حق ومنه باطل، فإن قال :
كل قانس حق أحال لان المقاييس تتعارض ويبطل بعضها بعضا... وان قال : منها حق
ومنها باطل قبل له فعرنا بماذا نعرف القياس الصحيح من القياس الفاسد، ولا سبيل لهم
الى وجود ذلك أبدا، وان لم يوجد دليل على تصحيح الصحيح من القياس من الباطل منه،
فقد بطل كله وصار دعوى بلا برهان(29)

فالظاهريون كما رأينا يرفضون رفضا مطلقا الأخذ بالقياس ولا تقف نظرتهم للقياس
هذه عند النصوص الفقهية بل كانت طبيعة المذهب الظاهري تقتضي أن نولي اللغة
ومدلولات الالفاظ المقام الاول من العناية... ليرد الى كل حرف من هذه النصوص اعتباره
الكامل ويقف عندها لا يتعدها يمنا ولا يسرة(30).

ولقد رأينا أن ابن مضاء لم يرفض القياس كله بل قبله بشروط وتحديد فمن ذلك قوله :
ذلك أنهم (أي العرب) لا يقيسون الشيء ويحكمون عليه بحكمه الا اذا كانت حكم الاصل
موجودة في الفرع.

فالصواب اذن القول أن ابن مضاء استفاد بالمنهج الظاهري في انتقاد القياس ولكنه
لم يرفضه في النحو كما فعل الظاهريون في الفقه واللغة.

المواش

- 1 - انظر الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي ص 96 وما بعدها تحقيق أحمد قاسم القاهرة 1976.
- 2 - الامام محمد أبو زهرة : ابن حزم ص 291، دار الفكر العربي بيروت.

- 3 - نفح الطيب جـ ص 283 تحقيق محي الدين عبدالحميد دار الكتاب العربي.
 - 4 - نفسه وانظر الامام أبو زهرة ابن حزم 39-40.
 - 5 - عبداللطيف شرارة، ابن حزم ص 49، بيروت د.ت.
 - 6 - الامام أبو زهرة ابن حزم ص 421.
 - 7 - الأنعام، الآية 38.
 - 8 - النساء، الآية 59.
 - 9 - راجع الامام أبو زهرة. ابن حزم 422 وما بعدها.
 - 10 - نفسه.
 - 11 - الأنبياء، الآية 23.
 - 12 - عبداللطيف شرارة، ابن حزم والنص في الأحكام في أصول الأحكام جـ 4، ص 141.
 - 13 - ابن خلدون : المقدمة ، المجلد الأول ص: 799-800.
 - 14 - راجع سعيد الأفغاني نظرت في اللغة عند ابن حزم ص 30-31 دار الفكر بيروت 1969 وقد ذكر صاعد الأندلس أن ابن حزم قد ألف كتابا ضخما في العربية ولعله يكون قد حمل فيه على أصول النحو العربي أو تبنى فيه منهجا جديدا يتلاءم مع المذهب الظاهري، أنظر كتاب طبقات الأمم
- Par : REGIS Blanche Page 141
- 15 - عبداللطيف شرارة ابن حزم ص 124 والنص عن الأحكام في أصول الأحكام لابن حزم.
 - 16 - أحمد أمين ظهر الاسلام جـ 3 ومقدمة كتاب الرده على النحاة ص 8، هذا عن المعجب لعبد الواحد المراكشي.
 - 17 - النبوغ المغربي في الأدب العربي عبدالله كنون 125/1 دار الفكر، بيروت 1974.
 - 18 - عبدالله علي علام الدعوة الموحدية بالمغرب ص 318-319، دار المعرفة القاهرة ط 1، ص 196.
 - 19 - عبدالله كنون، النبوغ المغربي ص 124.
 - 20 - نفسه 124-125.
 - 21 - انظر الديباج المذهب لابن فرحون ص 47.
 - 22 - نفسه " " " " ص 2.
 - 23 - الامام أبو زهرة، ابن حزم حباله وعصره ص 436.
 - 24 - سعيد الأفغاني نظرت في اللغة عند ابن حزم.
 - 25 - الرد على النحاه لابن مضاء القرطبي تحقيق صوفي صيف دار الفكر 1947، ص 151.
 - 26 - الرد على النحاه ص 152.
 - 27 - يشترط في عمل فاء السببية أن تكون مسبقة بنفي أو طلب، أو نهي... الخ.
 - 28 - عبداللطيف شرارة، ابن حزم رائد الفكر العلمي ص 73.
 - 29 - المحلي لابن حزم الأندلسي 56/1 - بيروت د.ت.
 - 30 - عبداللطيف شرارة ابن حزم، 73.

علاقة الأحكام الشرعية بالإعراب

١/ أحمد الأطرش السنونسي
معهد الحضارة الإسلامية وهران - الجزائر

الإعراب للكلمة بمثابة الروح للجسد، لأن الكلمة شكل، والإعراب مضمون، فما هو الإعراب؟

عرفه النحاة بأنه : تغيير آخر الكلمة من جهة الشكل الذي هو الرفع والنصب، والجر، والجزم، ولكل منها علامة، وهذا تعريف لفظي، لحال الكلمة، باللازم عن الملزوم، أي أن المعنى هو الذي اقتضى تغيير آخر الكلمة.

وعرفه أهل اللغة بأنه : الإفصاح عن الشيء، وإظهاره بعد أن كان خفياً.

قال ابن دريد : وإعراب الكلام : إيضاح فصيحه ورجل معرب إذا كان فصيحاً (1).
وقال ابن منظور : وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : الثيب تعرب عن نفسها. أي تفصح. وفي حديث آخر : الثيب يعرب عنها لسانها، والبكر تستأمر في نفسها (2).
وللجمع بين تعريف النحاة وأهل اللغة أقول : للإعراب ثلاثة أوجه :
أحدها : بيان المعنى المراد، مأخوذ من قولهم : أعرب الرجل عن حجته، إذ بينها.
ومنها قوله صلى الله عليه وسلم : الثيب تعرب عن نفسها.

ثانيها : أنه تغيير لأواخر الكلم، من قولهم : عَرِبْتُ (بكسر الراء) معدة الفصيل، إذا تغيرت.

ثالثها : أن يكون معناه التحبيب إلى السامع بإعرابه، من قولهم : امرأة عروب. إذا كانت متحبة إلى زوجها. قال تعالى : عَرُبًا أُتْرَابًا - (3). أي متحبات إلى أزواجهن.
وبهذا لا نرى فرقاً بين معناه اللغوي ومعناه الاصطلاحي، باعتباره أن تغيير أواخر الكلم. لاختلاف العوامل الداخلة عليها، إنما هو للإعراب عن المعنى المقصود.